البيئة الاقتصادية الجديدة وانعكاساتها على المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية

أ . ميلود وعيل*

مقدمة :

فرضت التغيرات والتطورات التي تبلورت خلال عقد التسعينات على وجه الخصوص نفسها على النظام الاقتصادي العالمي ، ومن ثم على اقتصاديات دول العالم ؛ سواء الدول المتقدمة أو المتخلفة ، فهذه التغيرات والتطورات هي في حد ذاتها تتميز عن التغيرات والتطورات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي سابقاً ، لكونها تتصف بالتحول الكبير والمستجدات المتعددة وخصوصية القوى الدافعة . وهذا ما حمل ترتيبات جديدة للأوضاع الاقتصادية للدول ، وخصائص وسمات وأنماط في العلاقات الاقتصادية الدولية تختلف عما كانت عليه سابقًا . ولعل أهم هذه التغيرات والتطورات بروز أحادية القطبية الاقتصادية في العالم والمتمثلة في آلية اقتصاد السوق واتجاه دول العالم إليها ؛ إضافة إلى التحولات في الأنظمة النقدية والمالية والتجارية وفلسفة تحقيق التنمية الاقتصادية.

هذه التغيرات والتطورات وغيرها شكلت بيئة اقتصادية جديدة أثرت على كافة دول العالم ومن بينها الدول العربية ، وتميز هذا الأثر بصفة الشمولية أي أنه شمل كافة الميادين سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية ، وفي هذا المقال سنتطرق إلى أثر جد خاص والمتمثل في الأثر على محددات النمو الاقتصادي في الدول العربية وسنتناول كل من الجزائر ، مصر والسعودية كنماذج عربية ذات مكانة سياسية واقتصادية على المستوى العربي .

1 ـ خصائص البيئة الاقتصادية الجديدة وتحولاتها

أولا: النظام الاقتصادي العالمي الجديد

شهد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرات على كافة الأصعدة ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، واتسمت هذه التغيرات بالديناميكية ، الشيء الذي أدى إلى بروز وبلورة مستجدات مختلفة وعلى وجه الخصوص المستجدات

* قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة .

الاقتصادية ، ولعلى أهمها تزامن مطلع عقد التسعينيات مع ظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، والذي أثر على جميع دول العالم ، واضعاً إياها في حتمية التعامل معه والتكيف فيه ، طالما أنه يحمل في طياته الثورة التكنولوجية والعولمة الاقتصادية ، كما أنه يشير إلى التغيرات الجذرية والجوهرية التي تعيد ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم .

ثانيا: العولمة الاقتصادية كسمة عامة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد

تتجلى العوامل الاقتصادية للعولمة فيما يلي :

ـ حركة اندماج بين الشركات والمؤسسات وتكتل اقتصادي بين الدول .

ـ إنتاج منتجات جديدة ، واسعة الاستخدام ، بأحجام اقتصادية كبيرة لتدنئة التكاليف .

ـ استخدام نظم تسويق فورية على جميع المستويات تمكن من الإتاحة الفورية في المكان والزمان للسلع والخدمات المطلوبة .

ـ استخدام وسائل دفع غير تقليدية ، ونظم تمويل عالمية ، انكشافية الطبع ، وذات سرعة فائقة .

ـ تحرير التجارة في السلع والخدمات .

ـ سرعة انتقال الفنون الإنتاجية واليد المؤهلة .

ـ اتساع تخصيص المدخرات والاستثمارات على المستوى العالمي .

ـ النمو الكبير والمتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية الدولية .

ثالثا : التحولات في النظام الاقتصادي العالمي :

من أهم التحولات التي عرفتها البيئة الاقتصادية على المستوى العالمي ، تلك التحولات على مستوى آليات عمل النظام الاقتصادي العالمي والتي تجلت أساساً في التحول في النظام النقدي الدولي من نظام سعر صرف ثابت إلى نظام سعر صرف عائم ، والتحول في النظام المالي الدولي من المساعدات الإنمائية والقروض الدولية إلى اقتصاديات المشاركة عن طريق الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة . إضافة إلى التحول في النظام التجاري الدولي من القيود الجمركية وغير الجمركية إلى الحرية التجارية ، والتحول في استراتيجية التنمية من استراتيجية إحلال الواردات إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير .

أ. التحول في النظام النقدي الدولي [1]:

يلاحظ أنه قد حدث تحول في نظام تحديد سعر الصرف في معظم دول العالم ، فأخذت بنظام أسعار الصرف العائمة بدلاً من أسعار الصرف الثابتة . وهذا التحول الواسع النطاق ترجع جذوره إلى إيقاف الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب علم عام1971 معلنة انهيار الأساس الذي قامت عليه اتفاقية بريتون وودز ، وذلك بعد الهبوط السريع في احتياطات الذهب الأمريكية وتزايد العجز الفدرالي الأمريكي . وبالتالي أصبح النظام السائد بعد أزمة الطاقة الأولى في أكتوبر 1971 هو نظام أسعار الصرف العائمة ، أي تعويم نظام سعر الصرف .

ب. التحول في النظام المالي الدولي :

لعل من الملاحظ أن التحولات العامة في النظام المالي الدولي والذي بدأ يؤثر بوضوح على آلية عمل النظام الاقتصادي الجديد ، هو ذلك التغيير الذي حدث في نمط التمويل الدولي وخاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف 1982 ، وبدأت بعد هذا تتزايد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر ، البديل عن الديون الخارجية بآثارها في مجال التمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية ، كما بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر يحل محل المساعدات الإنمائية والقروض التجارية.

وقد أكد البنك الدولي الاتجاه على تحبيذ الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور أن الاستثمارات الدولية أفضل للدول المستقبلة لرأس المال من المديونية الدولية . ويرجع هذا التحبيذ في التمويل الدولي إلى النمو الضخم في حركة رؤوس الأموال ، بحيث فاقت بمعدلاتها معدل نمو حركة التجارة ، ومن ناحية أخرى فإن تفاقم أزمة المديونية الخارجية قد ترك بصماته على النظام المالي الدولي ، وكان أول أثر مباشر لتلك الأزمة هو الانكماش الفجائي الكبير في حجم القروض التجارية نظراً للتراجع الكبير الذي حدث من البنوك التجارية المقرضة على الإقراض الدولي ، نتيجة الأزمات المتلاحقة التي مستها وجعلها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعالجة أزماتها المالية الخاصة ، هذه الأزمات أدت إلى انكماش حجم القروض نسبة إلى أحجامها السابقة ، وليس من المنتظر أن تعود لإقراض البلدان النامية كما سبق[2].

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003 ، ص 64.

(2) سعيد النجار ، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات ، دار الشروق ، مصر ، 1991 ، ص 86.

ج. التحول في النظام التجاري الدولي :

يقوم التحول في النظام التجاري الدولي على التغيرات والمستجدات التالية[1]:

. التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز:

ونعني به تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية .

. إزالة القيود الكمية المباشرة:

حيث يؤدي نظام حرية التجارة الدولية إلى إلغاء نظم الحصص وحظر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة .

. تحرير تجارة الخدمات :

شمل تحرير التجارة الدولية إضافة إلى تحرير السلع الصناعية والزراعية تحرير تجارة الخدمات التي تشمل الخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات .

. العمل بمبدأ قواعد السلوك :

نعني بهذا المبدأ أن أية دولة عليها أن لا تميز بين البلدان في معاملاتها التجارية.

د. التحول في إستراتيجية التنمية[2]:

ويقصد به تحول معظم دول العالم إلى تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير بدلا من استراتيجية إحلال الوردات التي كانت متبعة من قبل . أي التحول من استراتيجية للتنمية ذات توجه داخلي إلى استراتيجية للتنمية ذات توجه تصديري خارجي استغلالا للفرص الكبيرة التي تتيحها السوق العالمية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ويأتي هذا التحول بصفة خاصة في عدد كبير من الدول النامية نتيجة لكون البلدان النامية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية هي البلدان التي انتهجت استراتيجية ذات توجه تصديري ، تقوم على استغلال إمكانيات السوق العالمية إلى أبعد الحدود . حيث أثبتت دول شرق آسيا أن السوق الدولية تتسع لكل من توافرت لديه الإرادة لاختراقها ، والمهم أن مقومات استراتيجية التوجه التصديري والتي تعمل على تشجيع التوسع في الصادرات من المنتجات التي تتمتع الدول محل البحث فيها بميزة تنافسية في الأسواق الدولية ، وهي تلك المنتجات التي

(1) العبادي نزال عبد الناصر ، منظمة التجارة العالمية والدول النامية ، دار صفاء ، الأردن ، 1999 ، ص 47.
(2) انظر : إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير ، دار الشروق ، مصر ، 2003.

يمكن إنتاجها حاضراً أو مستقبلا بتكلفة منخفضة نسبيًا بالمقارنة مع باقي الدول الأخرى وهذا حسب مزايا التقسيم الدولي للعمل وأنماطه الجديدة.

رابعا: التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات :

سعت كافة دول العالم إلى الاستفادة من مختلف المكاسب الاقتصادية التي تفرزها المستجدات الاقتصادية الدولية ، وفي ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي الجديد برزت ظاهرة التكتلات الاقتصادية بين الدول والأقاليم ، بهدف الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية ، وإذا كانت هذه المكاسب على المستوى الكلي (الدولة) فإننا نجد على المستوى الجزئي (المؤسسات والشركات) بروز الشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تعظيم أرباحها وتوسيع نشاطها على المستوى العالمي مستفيدة ومتكيفة مع المستجدات الاقتصادية العالمية ، ولهذا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات تعتبران من أهم مميزات البيئة الاقتصادية في الوقت الراهن .

2 ـ واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الجزائر ، مصر والسعودية:

برزت مع مطلع عقد الثمانينات محددات جديدة للنمو الاقتصادي ، وبعد أن كان هذا الأخير مرتبطا أساساً بمحددات اقتصادية مباشرة كالتراكم الرأسمالي والعمل والاستثمار المحلي ، توسع بسبب عوامل البيئة الاقتصادية الجديدة ليشمل التقدم التقني كمحرك أساسي وفعال ، ثم توسع في الآونة الأخيرة ليشمل متغيرات كثيرة والبعض منها غير كمي ، حيث ارتبط أخيراً بالإضافة إلى النمو السكاني ؛ بالانفتاح التجاري ، الاستثمار الأجنبي المباشر والرأسمال البشري .

. عرض وتحليل وصفي للنمو الاقتصادي ومحدداته الحديثة:

. النمو الاقتصادي:

بتحليل معطيات سجل النمو الاقتصادي في كل من الجزائر ، مصر ، والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990 2008) ، نجد أن مساره يختلف بين الدول الثلاثة وإن كان هناك تشابه بين مساره في الجزائر والسعودية ، أين كان شديد التباين من سنة إلى أخرى وخاصة في السعودية بحيث نجده أحياناً يحقق مستويات قياسية وبعدها مباشرة ينخفض إلى مستويات جد متدنية إلا أن الأمر يختلف قليلا بالنسبة للجزائر ، وهذا ما يدل عليه المجال [أدنى قيمة ، أعلى قمة] في كلا البلدين حيث كان [0.7 ، 9.1] في السعودية و[1.2 ، 6.8] في الجزائر ، بينما يختلف الأمر بالنسبة لمصر أين كان قليل التباين من سنة إلى أخرى ، وهذا ما يدل عليه نفس المجال السابق حيث كان في مصر [1.1 ، 6.3] .

وهذا ما يعكس اشتراك الجزائر والسعودية في المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والمتمثل في البترول ، أما مصر فليست على نفس الدرجة من الحساسية لتقلبات أسعار البترول. وبالنظر إلى ما حققته هذه الدول في هذه الفترة بالذات نجد أنها تشترك في كونها لم تصل إلى المستويات المطلوبة والتي وصلت إليها الكثير من دول العالم وخاصة الدول الناشئة وتحديداً دول جنوب شرق آسيا ، وهذا ما يعكس تأخر الدول العربية عموماً عن ركب النهوض الاقتصادي الحقيقي والمستدام .

و من حيث مقارنة النتائج المحققة خلال نفس الفترة فنجد أن مصر تأتى في المرتبة الأولى بمتوسط عام قدره 4.56٪ كما أن كل القيم المحققة خلال هذه الفترة كانت موجبة ، ثم تأتي السعودية بمتوسط عام قدره 3.44٪ وبقيمة سالبة واحدة (0.7٪ في سنة 1999) ، ثم تأتي الجزائر بمتوسط عام قدره 2.27٪ وبثلاثة قيم سالبة (1.2٪ ، 2.1٪ ، 0.9٪ خلال السنوات 1991 ، 1993 ، 1994 على الترتيب).

و حتى تكون المقارنة أكثر دقة وواقعية فإننا سنقسم الفترة إلى ثلاثة فترات أساسية ، كما أننا سنربط وجه المقارنة بالظروف والمميزات الاقتصادية لكل بلد وخلال كل فترة.

أ. الفترة (1990 1995):

خلال هذه الفترة نجد السعودية في المركز الأول بمتوسط نمو قدره 3.81٪ ويعزى أساساً إلى عدم التأثر المباشر بالصدمات الخارجية وبحرب الخليج ، كما أن هذا النمو هو تابع للنمو السابق أي في عقد الثمانينات بطريقة غير مباشرة ، ونلاحظ هذا من خلال بداية تأثر معدلات النمو بعد عام 1992 نتيجة انخفاض أسعار البترول ، وتأتى مصر في المركز الثاني بمتوسط نمو قدره 3.13٪ ولم تتأثر مصر كثيراً بصدمة انخفاض أسعار البترول كما أنها كانت قد قطعت أشواطاً في مسيرة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج وكان ذلك منذ عام 1974[1] وهذا ما جعل معدل نموها مستقر نسبياً خلال هذه الفترة ، ثم تأتى الجزائر في المركز الثالث بمتوسط نمو قدره 0.36٪ وهذا بسبب تأثرها المباشر بأسعار النفط ، كما أنها كانت في بداية عملية الإصلاح الاقتصادي ، أضف إلى ذلك تأثير الأزمة السياسية التي بدأت عام 1989 . ويمكن أن نقول بأن هذه الفترة كانت فترة ركود اقتصادي للدول الثلاثة وخاصة الجزائر.

(1) إبراهيم أيوب سميرة ، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي ، بمركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 2000 .ص 180.

ب. الفترة (1996 2000) :

بالنسبة لهذه الفترة تأتي مصر في المركز الأول بمتوسط نمو قدره 5.28٪، بسبب مواصلتها لعملية الإصلاح الاقتصادي ومساعدات كل من صندوق النقد الدول والبنك العالمي وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها وارتفاع إيرادات قناة السويس بسبب توسع حجم التجارة الدولية ، وتأتي الجزائر في المركز الثاني بمتوسط نمو قدره 3.18٪ أيضاً بسبب مواصلتها لعملية الإصلاح الاقتصادي ومساعدات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وفتح المجال أمام القطاع الخاص ، ثم تأتي السعودية في المركز الثالث بمتوسط نمو قدره 2.6٪ وهي فترة تراجع كبيرة لنمو الاقتصاد السعودي بسب تداعيات حرب الخليج والأثر السلبي لها على مستوى أسعار البترول أو على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

ج. الفترة (2001 .2008):

جاءت في هذه الفترة الجزائر في المركز الأول بمتوسط نمو قدره 4.78٪ وهي أحسن فترة بالنسبة للجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول وتوسع دور القطاع الخاص واستقرار الأوضاع الأمنية وهو ما أثر إيجابا على تدفقات أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر ، وتأتي السعودية في المركز الثاني بمتوسط نمو قدره 3.92٪ أيضاً بسبب الفوائض البترولية ونتائج عملية التنويع الاقتصادي التي باشرتها السعودية مؤخراً ، ثم تأتي مصر في المركز الثالث بمتوسط نمو قدره 3.86٪ وهو نتاج استمرار مصر في معدلات نمو متقاربة ، وما يلاحظ خلال هذه الفترة هو أن متوسطات معدلات النمو كانت جد متقاربة .

الجدول (01): سجل متوسطات النمو للجزائر ، مصر والسعودية خلال فترات محددة :

	الجزائر		مصر		السعودية	
	المتوسط	الترتيب	المتوسط	الترتيب	المتوسط	الترتيب
1990 1995	0.36	3	3.13	2	3.81	1
1996 2000	3.18	3	5.28	1	2.6	2
2001 2008	4.78	1	3.86	3	3.92	2
1990 2008	2.27	3	4.46	1	3.44	2

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات مختلفة

. الانفتاح التجاري والنمو السكاني :

✓ **الانفتاح التجاري:**

يدل هذا المؤشر على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات ،

وكلما كان حجم الصادرات والواردات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً . وأثبتت دراسات كثيرة وجود علاقة قوية بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ، ففي دراسة لصندوق النقد الدولي وجد أن الدول الأكثر انفتاحًا على العالم الخارجي حققت معدلات نمو مرتفعة نسبياً ، ولهذا يعد صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الدولية الساعية لتطبيق سياسات التحرير .

و يحاول من جهة أخرى صندوق النقد الدولي أن يقدم التبريرات على جدوى هذه السياسة من خلال التجربة التاريخية ، حيث يرى أن تجربة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية توفر دليلا قويًا على وجود روابط وثيقة بين النظم الحرة للتجارة والرخاء الاقتصادي ، فقد كانت تجربة تحرير التجارة في السلع المصنعة بين الدول الصناعية أحد الأسباب الرئيسية للنمو السريع في الإنتاج العالمي في الخمسينات والستينات ، كذلك ازدياد عدد الدول النامية التي اتجهت إلى تحرير تجارتها الخارجية حتى تتمكن من تقوية قدراتها التنافسية والتغلب على أزمة الديون الخارجية والعجز في الميزانية[1]. ولهذا نلاحظ أن الاقتصاد المفتوح هو توجه عالمي اليوم كفيل بالإضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي بخلق المنافسة الدولية وتدعيم الصناعات الوطنية واستفادة هذه الصناعات من المزايا النسبية التي يتمتع بها هذا الاقتصاد[2] .

و بالنظر إلى واقع هذا المؤشر في كل من الجزائر ، مصر والسعودية خلال الفترة (1990 2008) نجد أنها تشترك في كونها لم تبلغ المستويات المطلوبة عالمياً ، كما أنها تشترك في اتجاهها التدريجي إلى الانفتاح التجاري خلال هذه الفترة ، وهذا بسبب التغير من نمط إحلال الواردات الذي يعتبر سياسة اقتصادية ذات أصل اشتراكي والتي سادت في كل من مصر والجزائر على وجه الخصوص لفترة زمنية طويلة إلى نمط التوجه نحو التصدير وتحرير التجارة الخارجية ، إلا أن الملاحظ هو أن السعودية أكثر انفتاحاً وتحريراً لتجارتها الخارجية ، حيث أن متوسط مؤشر الانفتاح التجاري خلال كامل الفترة قدر ب 0.59٪ وهذا راجع في كون السياسة الاقتصادية السعودية كانت أقل ارتباطًا بالتوجه الاشتراكي مقارنة بالجزائر ومصر ، وتأتى الجزائر في المركز الثاني بمتوسط قدره 0.48٪، ثم مصر بمتوسط قدره 0.28٪ .

(1) صفوت قابل محمد ، الدول النامية والعولمة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004 ص 49.
(2) حشيش أحمد عادل ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2000 ، ص 218.

الجدول (02) : مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر ، مصر والسعودية (1990 2008)

الوحدة : ٪

	93	94	94	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	01	07	08
الجزائر	33	42	41	37	46	27	57	46	43	45	55	57	54	65	59	66
مصر	24	31	28	24	24	25	24	22	24	21	22	20	28	41	48	49
السعودية	65	65	67	59	54	62	62	60	73	47	56	54	60	65	57	47

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات مختلفة

✓النمو السكاني:

لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة ، حيث زاد الاهتمام بمدى تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي ، ويحلل الاقتصاديون هذه العلاقة فالبعض منهم يرى بأنه مشكلة كبيرة تعيق عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة بالنظر إلى واقع الدول النامية حيث نجد معدلات نمو كبيرة للنمو السكاني ، ويرى البعض الآخر أن النمو السكاني ليس دائماً ذو أثر سلبي على النمو الاقتصادي على اعتبار أنه المكون الأول لأهم عناصر الإنتاج وهو العمل ، وإنما يبقى النمو السكاني الإيجابي في حدود المعدل الأمثل المقيد بمجموعة من المؤثرات منها ؛ أن يكون معدل الزيادة السكانية أقل من معدل الزيادة في الإنتاج ، أي هناك ارتفاع مستمر لنصيب الفرد من الإنتاج في ظل هذا المعدل ، معدل بطالة مقبول ومبرر ، غياب تناقص الغلة[1] .

وبالنظر إلى الدول النامية ومنها الدول العربية نجد أن معدلات النمو السكاني مرتفعة بالنظر إلى المستويات المنخفضة لنمو الإنتاج ، وهذا ما يدل على أنه يشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي. وهذا ما دفعها إلى العمل على تدنئة معدلات النمو السكاني عبر الزمن .

و فيما يخص واقع هذا العنصر في كل من الجزائر ، مصر والسعودية نجد أن معدلاته مرتفعة في الدول الثلاثة مقارنة بالمعدلات العالمية المطلوبة ، كما تشترك هذه الدول في أنها خلال الفترة (1990 2008) سعت إلى الحد من هذه المعدلات المرتفعة ، حيث كانت معدلات النمو السكاني متناقصة نسبياً خلال هذه الفترة في الدول الثلاثة ، وتأتي السعودية في المركز الأول بمتوسط نمو سكاني خلال هذه الفترة قدره 3.56٪ ، ثم تأتي مصر بمتوسط نمو سكاني قدره 1.93٪ ، ثم الجزائر بمتوسط نمو سكاني قدره 1.89٪

(1) عجمية محمد عبد العزيز ومحمد على الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 . ص392.

الجدول (03): النمو السكاني في الجزائر، مصر والسعودية (90 97 2007)

الوحدة : ٪

	90 97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07
الجزائر	2.40	1.82	1.68	1.96	1.38	1.43	1.48	1.52	1.56	1.54	1.5
مصر	1.86	3.13	1.33	1.77	1.93	1.92	1.92	1.94	1.95	1.92	1.93
السعودية	4.36	2.95	3.12	3.28	3.22	3.17	3.07	2.37	2.09	2.83	2.08

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات مختلفة .

. الاستثمار الأجنبي المباشر والرأسمال البشري:

✓الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي ، حيث أصبح من أهم مصادر تمويل الاستثمارات في الدول النامية ، ويمكن القول إن أهمية المزايا والأعباء المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مسألة مازالت محل جدل كبير ، إلا أن هناك رؤية عامة تتبنى الأثر الإيجابي لها ، حيث يؤثر الاستثمار على هيكل اقتصاد الدولة المضيفة ونتيجة لذلك فإنه يؤثر على مستوى التشغيل وعلى تركيبة عوامل الإنتاج بما في ذلك التقنية والرأسمال البشري ، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية وعلى ميزان التجارة الخارجية للدولة المضيفة...إلخ) وكل هذه الآثار كفيلة بتأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي .

و من وجهة نظر كمية بحتة ، فقد أثبتت دراسات قياسية كثيرة وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي[1] ، وينقسم هذا الأثر إلى أثرين مختلفين ؛ أولهما الأثر المباشر ويتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة معدلات نمو الاستثمارات المحلية ، ويعني ذلك أن هذا الأثر سوف يتحقق إذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية علاقة تكاملية أو طردية . وثانيهما الأثر غير المباشر ويتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبته آثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة .

ولم تشذ الدول العربية وفي مقدمتها كل من الجزائر ، مصر والسعودية عن بقية دول العالم وخاصة النامية منها عن التنافس من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث سعت إلى توفير البيئة الملائمة له .

(1) vois: Guellec Dominique , les nouvelles théories de la croissance, édition la découverte , France , 2001

وخلال الفترة (1990 2008) جاءت مصر في المركز الأول من حيث حجم تدفقاته وبمتوسط قدره 863 مليون دولار ، كما كانت حصيلته من سنة إلى أخر جد متقاربة ، وتأتى السعودية في المركز الثاني وبمتوسط قدره 844 مليون دولار ، إلا أن هناك تباينا كبيرا في حصيلته من سنة إلى أخرى ، ثم تأتي الجزائر بمتوسط قدره 442 مليون دولار ، وكانت حصيلته من سنة إلى أخرى متزايدة نسبيا .

الجدول (04) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ، مصر والسعودية (93 08):

الوحدة : مليون دولار

	1995 93	2003 96	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	9.5	395	1196	1065	634	882	2078
مصر	632	980	510	647	273	1253	468
السعودية	353.8	648	20	(350)	778	1800	4628

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات مختلفة

✓الرأسمال البشري:

مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو أفضل أسلوب للتنمية الاقتصادية ، والاستثمار في الإنسان يتضمن ؛ تنمية المهارات العلمية البشرية وهي الاستثمار في رصيد رأس المال البشري ؛ والاستثمار في الأنشطة الإبداعية للبحث والتنمية(1) ويبرز أثر الرأسمال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث والتطوير ، ويؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن استثمار الدول الغربية في قطاع البحث والتطوير قد حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية مقارنة مع الاستثمارات في الجوانب الأخرى ، فقد أثبتت الدراسات أن أكثر من 45٪ من دخل الفرد في تلك الدول خلال عقد التسعينات يعود إلى التقدم التقني المحقق من خلال نشاطات البحث والتطوير. وفي سياق نظريات النمو الحديثة ، تبرز الأهمية المحورية للمعرفة في عملية النمو الاقتصادي وتوليد العمالة وتعزيز التنافسية ، فاقتصاد المعرفة يتطلب قيام نسق للابتكار يقوم على الإدارة الكفوءة لنقل التقانة واستعابها في المجتمع وتنشيط إنتاج المعرفة المؤدي إلى توليد تقانات جديدة ، وهو ما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية الإنسانية معاً ، فالقدرة على توظيف الرأسمال البشري في إنتاج التقانة وتوظيفها دافع أساسي للنمو الاقتصادي(2).

وبالنسبة لواقع هذا العنصر في الجزائر ، مصر ، والمملكة العربية السعودية

(1) انظر: ناجي محمد حسين خليفة ، النمو الاقتصادي ، دار القاهرة ، مصر ، 2001.

(2) بارو روبرت ، محددات النمو الاقتصادي ، (ترجمة نادر إدريس التل) ، دارالكتاب الحديث ، الأردن ، 1998 ، ص 17.

نجد أن هناك توجها مشتركا خلال الفترة (1900 2008) والهادف للوصول إلى المستويات المقبولة من هذا العنصر الفعال نظراً للفجوة الكبيرة بينها وبين الدول المتقدمة ، ووجه المقارنة بين الدول الثلاثة يبين تقدم مصر بمستويات عالية من نسب المقيدين في مختلف المراحل التعليمية (أساسي ، ثانوي ، جامعي) ، ثم تأتي الجزائر وبنفس المستويات مع مصر منذ عام 2000 ، ثم تأتي السعودية وبمستويات متزايدة لكنها بعيدة نسبيا عن نظيرتها في مصر والجزائر .

الجدول (05): بعض مؤشرات الرأسمال البشري في الجزائر ، مصر والسعودية (1993 2008). الوحدة : %

	الجزائر			مصر			السعودية		
	نسبة القيد في التعليم الثانوي	نسبة القيد في التعليم الجامعي	نفقات التعليم /إجمالي النفقات	نسبة القيد في التعليم الثانوي	نسبة القيد في التعليم الجامعي	نفقات التعليم /إجمالي النفقات	نسبة القيد في التعليم الثانوي	نسبة القيد في التعليم الجامعي	نفقات التعليم /إجمالي النفقات
1993	61	11	21.2	76	16		44	12	17.8
1994	61	12	19.40	75	16	9.7	45	12	17.8
1995	61	11	16.3	75	17	11	48	14	17
1996	61	10.9	19.6	76	17	13.9	52	14	17
1997	62	10.6	17.6	77	18	13.8	55	15	18
1998	62	11	14.7	74	18	14.9	58	15	17.7
1999	62	13	16.4	75	23	14.2	61	16	14.1
2000	63	13		78	23	15.2	61	16	18
2001	63	15		81	39		66	19	21.2
2002	66	14.2		80.82	36.3		68	19	22.3
2003	71	15.3		83.43		19.9	68	22	20.4
2004	72	16.1		85.86		19.4	69	22	
2005	74.98	17.9		86.18		19.2	67	25	
2006	77.62	19.1		86.98	28.5		69.73		
2007	80.67	19.6		87			69.87		
2008	80.86			86.7			71.03		

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات مختلفة .

خاتمة:

عرفت البيئة الاقتصادية الجديدة العديد من المستجدات والتغيرات والتطورات ، سواء على المستوى العالمي أو على مستوى اقتصاديات الدول النامية

والمتقدمة على حد سواء ، فتبلور مع مطلع عقد التسعينات مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد ؛ الذي يعتبر نتاج تطورات متعاقبة للنظام الاقتصادي العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ويتميز هذا النظام بالديناميكية والاتفاق مع آليات اقتصاد السوق ، كما يحمل معه المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل وأنماط جديدة لتقسيم العمل والعلاقات الاقتصادية الدولية وثورة علمية وتكنولوجية هائلة ؛ بما يتفق والسمة العامة له والمتمثلة في العولمة الاقتصادية ، التي تتخذ من المؤسسات الاقتصادية الدولية دعائم وركائز لتحقيق ونشر مذهب الليبرالية العالمية .

إن التحدي الكبير الذي تواجهه الدول العربية هو توفير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسمح بتحفيز المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي على كافة المستويات والوصول بها إلى المستويات المطلوبة (المستويات العالمية المتوافقة مع النظرية الاقتصادية) ، لأن مصادر النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم ليس فقط استغلال الموارد والمواد الأولية ، باستخراجها وتصديرها بل تطوير وتعزيز الشفافية السياسية وبناء سرح الحكم الراشد والإدارة الصالحة وهذا ما يوفر الظروف الملائمة والمحفزة للاستثمار المحلي والأجنبي وهذا من شأنه أيضا جعل النمو السكاني الكبير إيجابيا وليس سلبيا لأنه في الواقع وفيما يخص الدول العربية فجانب القصور في عدم خلق فعالية النشاط الاقتصادي الذي يستوعب الزيادة السكانية هو الذي يجعل النمو السكاني ذو أثر سلبي على النمو الاقتصادي وليس النمو السكاني في حد ذاته .

بالإضافة إلى كسب رهان الرأسمال البشري عن طريق إصلاح وتطوير النظم التعليمية ورفع كفاءتها بما يتماشى والمعايير الدولية.

قائمة المراجع:

أ باللغة العربية:

- الأمين عبد الوهاب ، التنمية الاقتصادية ، دار حافظ ، المملكة العربية السعودية ، 2000.
- ابراهيم أيوب سميرة ، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي ، بمركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 2000 .
- العبادي نزال عبد الناصر ، منظمة التجارة العالمية والدول النامية ، دار صفاء ، الأردن ، 1999 .
- النجار سعيد ، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات ، دار الشروق ، مصر ، 1991.

العيسوي إبراهيم ، التنمية في عالم متغير ، دار الشروق ، مصر ، 2001 .

- بارو روبرت ، محددات النمو الاقتصادي ، (ترجمة نادر إدريس التل) ، دارنالكتاب الحديث ، الأردن ، 1998.
- بكري كامل ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، مصر ، 1988 .
- حشيش أحمد عادل ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2000 .
- صفوت قابل محمد ، الدول النامية والعولمة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004 .

ـ عجمية محمد عبد العزيز ومحمد على الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 .
ـ عبد المطلب عبد الحميد ، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارنالأجنبي المباشر ، أكاديمية السادات ، مصر ، 2003 .
ـ عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003 .
ناجي محمد حسين خليفة ، النمو الاقتصادي ، دار القاهرة ، مصر ، 2001.

الملتقيات:

ـ الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، جامعة الجزائر ، 2005 .

باللغة الأجنبية:

ـ Guellec Dominique , les nouvelles théories de la croissance, édition la découverte , France , 2001 .

ـ Raad Ali, what explains the Algerian economic growth record?, doctorate thesis in economy, Algiers university , Algeria , 2006.

مواقع الانترنت :

ـ www.arab api.org .
ـ www.imf.org.
ـ www.earthtrends.wri.org .
ـ www.ons.dz .
ـ www.sesrtcic.org .